

تحرك عاجل

مدافع سعودي عن حقوق الإنسان قيد السجن

في 17 سبتمبر/أيلول 2017، اعتُقل المدافع عن حقوق الإنسان السعودي، عبد العزيز الشبيلي، للبدء في قضاء حكم بسجنه لمدة ثمانية أعوام، صدر بحقه في 2016. ولذلك فهو يعتبر سجين رأي، وينبغي الإفراج عنه على الفور ودون قيد أو شرط.

توجه عبد العزيز الشبيلي، المدافع السعودي عن حقوق الإنسان والعضو المؤسس لـ"جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية" ("حسم")، في 18 سبتمبر/أيلول 2017، إلى قسم الشرطة في عنيزة، بمنطقة القصيم، بعدما تلقى مكالمات هاتفية من القسم؛ حيثما اعتُقل لدى وصوله. وفي 18 سبتمبر/أيلول 2017، نُقل عبد العزيز الشبيلي إلى سجن عنيزة العام. ويأتي اعتقاله على خلفية حكم بالسجن لمدة ثمانية أعوام أصدرته "المحكمة الجزائية المتخصصة" بحقه، في 29 مايو/أيار 2016، عقب محاكمة لم تلبّ المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. كما فرضت المحكمة أيضًا حظرًا على سفره لمدة ثمانية أعوام، وكذلك على كتابته على وسائل التواصل الاجتماعي. وأُبلغ، في 31 يوليو/تموز 2017، بأن "محكمة الاستئناف بالرياض أيدت الحكم بحقه.

وأدانت "المحكمة الجزائية المتخصصة" عبد العزيز الشبيلي بـ"الطعن في أمانة ونزاهة القضاء والقضاة"، و"انتهاك المادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية"، من خلال "تأليب الرأي العام ضد ولاة أمر هذه البلاد"، و"دعوته إلى قيام مظاهرات والتوقيع على بيانات تحث على ذلك ونشرها عبر الإنترنت"، و"إصراره على عدم الامتثال للحكم القضائي بحل الجمعية المحظورة المسماة بـ'حسم'"، من ضمن تهمة أخرى. كما طلب منه التوقيع على تعهد بعدم العودة إلى ممارسة نشاطاته.

وأسندعي عبد العزيز الشبيلي، في بداية الأمر، للاستجواب في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، ووُجهت له رسميًا تهمة في يوليو/تموز 2014، قبل محاكمته أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة" التي بدأت في 24 سبتمبر/أيلول 2014. كما وُجهت له تهمة إضافية، في مارس/آذار 2015، وهي "التواصل مع جهات خارجية"، وتزويدها بتقارير تتضمن الكثير من المغالطات ضد المملكة العربية السعودية، والوقوف خلف تقريرين صادرين من منظمة العفو الدولية يحتويان على معلومات غير صحيحة. وتجاهل الادعاء العام والمحكمة المطالب المتكررة لعبد العزيز الشبيلي بأن يطلع على الأدلة المتعلقة بهذه التهمة.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:



- دعوة السلطات السعودية إلى أن تعمل على إلغاء إدانة عبد العزيز الشبيلي، والإفراج عنه على الفور وبدون قيد أو شرط، حيث أنه سجين للرأي، أصدر حكم بحقه لمجرد ممارسته السلمية لحقيه في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها؛
- دعوة السلطات إلى أن تعمل على عدم إساءة استغلال نظام القضاء الجنائي في استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان أو تخويفهم أو مضايقتهم؛ وأن تعمل على خلق بيئة آمنة وتمكينية، حيثما يمكن الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، دون مخافة العقاب أو الانتقام أو الترويع.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 إلى:

الملك ورئيس الوزراء
جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود
خادم الحرمين الشريفين
مكتب جلالة الملك
الديوان الملكي، الرياض
المملكة العربية السعودية
رقم الفاكس: (عبر وزارة الداخلية)
+966 11 403 3125 (يُرجى الاستمرار في المحاولة)
تويتر: @KingSalman

وزير العدل
معالي الدكتور وليد بن محمد بن صالح الصمعاني
وزارة العدل، شارع الجامعة،
ص.ب. 7775، الرياض 11137،
المملكة العربية السعودية
فاكس: 402 031 / 1741 401 11 966+
وتُرسَل نسخٌ إلى:
وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف
وزارة الداخلية، ص.ب. 2933،
طريق المطار، الرياض 11134
المملكة العربية السعودية
رقم الفاكس: 403 3125 11 966+
تويتر: @MOISaudiArabia

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. هذا التحديث الثاني للتحرك العاجل UA 139/16. للمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/6940/2017/ar/>

تحرك عاجل

مدافع سعودي عن حقوق الإنسان قيد السجن

معلومات إضافية

كان عبد العزيز الشبيلي الممثل القانوني لتسعة من أعضاء "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية" ("حسم") الأحد عشر، الذين تجري محاكمتهم، منذ ديسمبر/كانون الأول 2012. كما كان أحد آخر الأعضاء المؤسسين الناشطين في الجمعية الذي يُحكم عليهم بالسجن. وترجع التهم الموجهة إلى عبد العزيز الشبيلي، وكذلك سجنه مؤخرًا، إلى دوافع سياسية؛ إذ تتعلق بعمل عبدالعزيز الشبيلي في مجال حقوق الإنسان، مع "حسم"، بما في ذلك، تقارير نشرتها الجمعية، وتغريدات تتهم وزارة الداخلية بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

ما انفكت السلطات السعودية، منذ 2012، تستهدف نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومن بينهم أعضاء "حسم"، مستغلة كلاً من المحاكم وغيرها من التدابير الإدارية، كفض قرارات المنع من السفر، كوسيلة لمضايقتهم وتخويفهم وعرقلة عملهم في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

كما استغلت السلطات السعودية قانون مكافحة الإرهاب الجديد، منذ فبراير/شباط 2014، للمزيد من الاستهداف لناشطي حقوق الإنسان، وأصحاب الرأي المعارض. فأعيدت محاكمة ما لا يقل عن عضوين من "حسم"، بموجب قانون مكافحة الإرهاب، أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة"، وهي محكمة تختص بنظر قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب، كما أن نطاق ولايتها القضائية وإجراءاتها غير مُحدد، وذلك بعد أعوامٍ من الحكم عليهما، بينما كانا ينفذان حكيمين بالسجن بحقهما، بموجب التهم نفسها، ولكن بمقتضى قوانين أخرى، أو أمام محاكم أخرى. كما قُدم ثلاثة أعضاء آخرين إلى المحاكمة أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة"، بعد إقرار قانون مكافحة الإرهاب.

وقد تحمل أعضاء "حسم" القسط الأكبر من عبء الاضطهاد. إذ يجري الآن اعتقال تسعة من أعضاء الجمعية المؤسسين الأحد عشر. فحكمت "المحكمة الجزائية المتخصصة" بالرياض، في 24 إبريل/نيسان 2016، على عيسى الحامد، أحد الأعضاء المؤسسين لـ"حسم"، بالسجن لمدة تسعة أعوام، يتبعهم منع من السفر لمدة تسعة أعوامٍ أخرى، في بادئ الأمر؛ ثم رُفعت مدة العقوبة إلى 11 عامًا، بعد الاستئناف، واعتُقل في 16 سبتمبر/أيلول 2017، لبدء تنفيذ الحكم. كما أن شقيقه الدكتور عبد الرحمن الحامد والدكتور عبد الله الحامد عضوان مؤسسان للجمعية، حُكم عليهما بالسجن لتسعة أعوامٍ وعشرة أعوامٍ، على التوالي، يتبعها منعهما من السفر لمدد مماثلة. انظر التحركين العاجلين الذي أصدرتهما منظمة العفو الدولية: "السجن لناشط حقوقي بعد محاكمة غير عادلة"، في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2015 (<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/2663/2015/ar/>)؛ و"السجن لمؤسسي منظمات

غير حكومية، لنشاطاتهم وآرائهم المعارضة"، في 11 مارس/آذار 2013

(<http://www.amnesty.org/ar/library/info/MDE23/010/2013/ar/>).

وحُكِّم على الدكتور محمد القحطاني، عضو مؤسس آخر في "جمعية الحقوق المدنية والسياسية"، إلى جانب الدكتور عبد الله الحامد، في 9 مارس/آذار 2013، بالسجن لمدة 11 عامًا، يتبعها منع من السفر لمدة مماثلة. وأُعيد اعتقال عيسى النخيفي، وهو عضو آخر بـ"حسم"، في 18 ديسمبر/كانون الأول 2016، بعد ثمانية أشهرٍ من الإفراج عنه من السجن، بعد أن قضى حكمًا بسجنه ثلاثة أعوامٍ بسبب نشاطاته. واستُجوب العديد من المرات، منذ أن أُعيد اعتقاله، بشأن نشاطاته في مجال حقوق الإنسان، واتصاله بمنظمات حقوق الإنسان الدولية، وكذلك بشأن الدور الذي لعبه في إنشاء "البرلمان السعودي الشعبي"، وهو حساب على تويتر أنشئ في 10 ديسمبر/كانون الأول 2016، بهدف الترويج للديموقراطية في المملكة العربية السعودية. كما أُفْرَج عن محمد البجادي، وهو عضو آخر مؤسس لـ"حسم"، في 2016، بعدما قضى حكمًا بسجنه لمدة أربعة أعوامٍ أصدرته "المحكمة الجزائية المتخصصة" في محاكمة سرية في 10 إبريل/نيسان 2012. وحكمت "المحكمة الجزائية المتخصصة"، في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2015، على الدكتور عبد الكريم يوسف الخضر، وهو عضو آخر مؤسس لـ"حسم"، بالسجن لمدة 10 أعوامٍ، يتبعها منع من السفر لمدة مماثلة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2014، أُبلغ، فوزان الحربي، عضو آخر مؤسس لـ"حسم"، بأن محكمة استئناف بالرياض أمرت برفع مدة الحكم بسجنه، من سبعة إلى عشرة أعوامٍ؛ ثم اعتُقل بعد ذلك مباشرة. وحكمت "المحكمة الجزائية المتخصصة" على عبد العزيز السنيدي، وهو ناشط بـ"حسم"، في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2015، بالسجن لمدة ثمانية أعوامٍ، يتبعها منع من السفر لمدة ثمانية أعوامٍ أخرى. كما حُكِّم، في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، على الشيخ سليمان الرشودي، أحد أعضاء "حسم" المؤسسين ورئيسها السابق وأحد القضاة السابقين، بالسجن لمدة 15 عامًا، والمنع من السفر لمدة 15 عامًا.

الاسم: عبد العزيز الشبيلي

النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 139/16 رقم الوثيقة: MDE 23/7161/2017 المملكة العربية السعودية

بتاريخ: 29 سبتمبر/أيلول 2017